تأثير كفاية رأس المال في القروض المصرفيّة: دليل من سورية

الباحثة: منار محمّد نادر[1]

المُلخّص

هدفت الدّراسة الحاليّة للبحث في التّفاعل ما بين النشاط الإقراضي المصرفي ومُعدّل كفاية رأس المال، ولبلوغ هذا الهدف تمّ دراسة أثر كفاية رأس المال مُقاس من خلال مُعدّل كفاية رأس المال الأساسي، في نشاط المصرف الإقراضي مُقاساً من خلال إجمالي القروض المصرفيّة (باللوغاريتم).

تمّ تطبيق الدّراسة على المصارف التّقليديّة الخاصّة السّوريّة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، بفترة مُمتدّة بين الربع الأول من عام 2012 وحتى الرّبع الرّابع من عام 2021.

وباستخدام اختبار جوهانسن للتّكامل المشترك Cointegration Test خلصت الدّراسة إلى أنّه يوجد تأثير سلبي (عكسي) وذو دلالة إحصائيّة لمعدّل كفاية رأس المال في حجم القروض المصرفيّة للمصارف المدروسة.

الكلمات المفتاحية: معدّل كفاية رأس المال، القروض المصرفيّة.

[1] ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، سورية، Nadrmanar@yahoo.com.

The effect of capital adequacy on bank loans: Evidence from Syria

Abstract

The current study aimed to investigate the interaction between bank lending activity and the capital adequacy ratio. To achieve this goal, the effect of capital adequacy was studied, measured through the basic capital adequacy ratio, on bank lending activity, measured through total bank loans (in logarithms).

The study was applied to traditional Syrian private banks listed on the Damascus Stock Exchange, over a period extending from the first quarter of 2012 to the fourth quarter of 2021.

Using the Johansen Cointegration Test, the study concluded that there is a negative (reverse) and statistically significant effect of the capital adequacy ratio on the volume of bank loans for the banks studied.

Key words: Capital Adequacy ratio, Bank loans.

المقدّمة Introduction

يتأثّر النّشاط الإقراضي لدى المصارف بالعديد من العوامل، منها ما هو على مستوى الاقتصاد الكلي (كسعر الفائدة، التّضخّم، سعر الصرف، النّمو الاقتصادي، وغيرها)، ومنها ما هو على مستوى المصرف مثل كفاءة الإدارة، الرّبحية، حجم الودائع، وأيضاً رأس المال والذي يُعدّ من بين العوامل الخاصّة بالمصرف التي تلعب دوراً هاماً في التأثير على الأداء المصرفي وعمليّاته التّشغيليّة (Makanile & Pastory, 2022)

مؤخراً، ومع توسّع العولمة المالية والمصرفية، وظهور العديد من المخاطر والأزمات التي طالت القطاع المصرفي، والتي شكّلت خطراً على نشاطه الأساسي وخاصةً في منح القروض، استدعى ذلك تطوير أساليب جديدة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر. وانطلاقاً من أهمية رأس المال من بين مكوّنات الكيان المصرفي، زادت اهتمام المصارف وتركيزها على الاحتفاظ بنسبة كافية من رأس المال التنظيمي، حسب توصيات لجنة بازل[2] (Basel Committee) كحدّ أدنى من إجمالي أصولها الخطرة، للمحافظة على ملاءتها المالية ومواجهة المخاطر الائتمانية التي قد تتعرّض لها (Fang et al, 2022)

لكن، التغييرات المتسارعة التي لمستها المصارف على صعيد السوق الماليّة والمنتجات الماليّة المتداولة فيه، جعلت تلك المصارف تُكابد أنواع جديدة من المخاطر حتّمت عليها ضرورة تغيير سياساتها وإعادة هيكلتها للتّصدي لتلك المخاطر. وفي سياق إدارة المخاطر يمكن القول، أنّه لم تكن المجموعات الأولى من اتفاقية بازل (بازل 1 وبازل 2) مُلمّة بدرجة كافية للمخاطر، الأمر الذي استدعى تطوير كلا النّسختين، وطرح النسخة الثالثة من اتفاقية بازل في عام 2009، ومن ثمّ تعديلاتها في عام 2016، والمشار إليها

[2] لجنة رقابيّة تمّ تشكيلها من قِبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدّول العشر (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة) في مدينة بازل بسويسرا عام 1974، هدفها هو تعزيز العمليات الرقابية، وتحسين جودة الرقابة المصرفية والعمل المصرفي.

باسم اتفاقية بازل 4، لتشمل قائمة أوسع من أوزان المخاطر، وجوانب مهمة بالنسبة للعمل المصرفي (السيولة، والمديونية). ونتيجةً لذلك، غيّرت بازل في إصدارها الثالث لوائح رأس مال المصارف من التنظيم الهيكلي إلى تنظيم أكثر توجهاً نحو السوق. الهدف من هذه الإجراءات ومن فرض متطلبات رأس مال صارمة نوعاً ما (CAR) هو تعزيز نظام مالي سليم، تقليل احتمالية الفشل المصرفي، وزيادة أنشطة الإقراض، التي بدورها ستؤدي إلى زيادة فعاليّة الأنشطة الاقتصادية. (Oyetade & Obalade, 2022; Fang et al, 2022)

ومع ذلك، فإنّ فرض نسب كفاية رأس مال مرتفعة يمكن أن يقود أيضاً إلى تقييد الإقراض المصرفي، فالاحتفاظ بنسب أعلى من رأس المال التنظيمي قد يؤدي إلى زيادة تكاليف التمويل والإقراض، وتقليل العائد على حقوق الملكية، وتقليل رأس المال المتاح للإقراض المصرفي. ونتيجةً لذلك، قد يكون لارتفاع نسبة كفاية رأس المال تأثير سلبي على الإقراض المصرفي، وبالتالي الإضرار بالنمو الاقتصادي. (Oyetade & Obalade, 2022)

تبعاً لما سبق، يمكن اعتبار موضوع كفاية رأس المال هو سيف ذو حدين، فلغاية اللحظة لم توضع قاعدة تُحدّد ما هي النّسبة المناسبة للمصارف الواجب عليها الاحتفاظ بها (الهامش الذي يزيد عن المتطلبات الرقابيّة)، بحيث لا تترك أثراً سلبيّاً على نشاطها الأساسي ألا وهو منح القروض، وبنفس الوقت تحافظ على ثقة المودعين في المصرف. ومن هنا أتت أهمية دراستنا الحالية في إلقاء الضوء على أحد أهمّ مكونات العمل المصرفي ألا وهو كفاية رأس المال، وأثره في نشاط المصرف الأساسي ومصدر دخله الرئيسي ألا وهو النّشاط الإقراضي، وذلك بهدف وضع النتائج بيد إدارة المصارف لتتمكن من اتخاذ القرارات التي تُعزّز من فعاليّة استراتيجياتها وتُمكّنها من بلوغ أهدافها، بالشّكل

الذي ينعكس في تلبية ما تفرضه الجهات الرّقابية من جهة، تعزيز ثقة المودعين، وتعظيم الأداء المصرفي من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة

تلعب الخصائص الخاصّة بالمصرف دوراً مهماً في تحديد أدائها الائتماني، والذي يُؤثّر بدوره على أرباح تلك المصارف ونتيجة أعمالها النّهائيّة. لذلك فإنّ الإدارة غير الفعّالة وغير الكفوءة لهذه العناصر تضع المصارف أمام مخاطر كبيرة على مستوى مسيرتها الإقراضيّة، من خلال انخفاض جودة الائتمان في القطاع المصرفي Kirui & Mugo, (2023)

في هذا الإطار، يعد مفهوم كفاية رأس المال من أهمّ تلك العوامل الخاصة بالمصرف، باعتبار أنّ رأس المال يمثل وسادة أمان Buffer بالنسبة للمودعين، إلا أنّ نسبة رأس المال الواجب الاحتفاظ بها من قبل المصارف –سواءً نسبة مرتفعة أو نسبة قليلة– لا يزال موضوع غير محسوم من ناحية أيّهما انعكاسه أفضل على سلوك المصرف الإقراضي(Fang et al, 2022)، ومن هنا أتت مشكلة الدراسة الحالية، من أهميّة معرفة الأثر الذي يلعبه رأس المال التنظيمي في سلوك الإقراض الخاصّ بالمصارف التقليديّة السوريّة، على اعتبار أنّ رأس المال المصرفي يعتبر الدعامة الأساسية لحماية أموال المودعين ومصدر ثقتهم الأوّل في المصرف، كما أنّه يساعد المصارف على مواجهة المخاطر المحتملة لا سيّما من القروض الخطرة، ممّا ينعكس إيجاباً في قيمة المصرف. ومن هنا يبرز التساؤل الأساسي على الشكل التالي:

ما هو أثر كفاية رأس المال في حجم القروض لدى المصارف التّقليديّة الخاصّة السّوريّة؟

أهميّة البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث في النواحي التالية:

1. **الناحية العلمية:** تكمن أهمية البحث في محاولته الرّبط بين مُتغيّرين أساسيّين على مستوى نطاق العمل المصرفي، ألا وهما كفاية رأس المال وحجم القروض لدى المصارف التّقليديّة السّورية، وبالتالي دراسة التّفاعل بين كفاية رأس المال وأنشطة المصرف الإقراضية في بيئة القطاع المصرفي السّوري، وهذا ما يندرج ضمن سياسات إدارة المخاطر وتعزيز دورها لدى المصارف. لذا يمكن اعتبار هذه الدراسة من الدّراسات الإضافية في هذا المجال ومساهمة جديدة في الأدبيات.
2. **الناحية العملية:** يستمد البحث أهميته العمليّة من إمكانية مساعدة المصارف في وضع سياساتها واستراتيجياتها المستقبليّة في إطار ذلك التفاعل، وبالتالي محاولة اتخاذ القرارات المناسبة والتي تقود إلى نشاط إقراضي سليم من شأنه تخفيض المخاطر الائتمانية، تعظيم قيمة المصرف، وتحقيق أداء مالي مُرضي في النهاية.

ويهدف هذا البحث إلى:

توضيح أثر كفاية رأس المال في حجم القروض المصرفية لدى المصارف التّقليديّة في سورية، والذي بموجبه يمكن إرشاد إدارة المصارف نحو الإجراءات المناسبة التي يجب عليها اتّباعها في إطار العلاقة السّابقة، والوصول إلى الإدارة الفاعلة للمخاطر من خلال الاستثمار الصّحيح لرأس المال التّنظيمي، وذلك في سبيل حمايتها من الإقراض غير المدروس والمخاطر المُترّتبة عليه، وبالتالي الوصول إلى أهدافها، وحماية نفسها من الصّدمات على صعيد الاقتصاد الكلّي.

منهجيّة البحث:

اعتمدت الباحثة لتحقيق أهداف البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ تمّ الاطلاع على الأدبيات والأبحاث والدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف تكوين الإطار النظري لها. أمّا لتغطية الجانب التطبيقي من هذا البحث فتمّ الاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية للحصول على البيانات الخاصة بالمصارف التقليدية السورية مطرح الدراسة، كما تم تحليل هذه البيانات وتطبيق الاختبارات الإحصائية باستخدام بيانات Panel عن طريق البرنامج الإحصائي E- Views 12.

فرضيات البحث: تتمثّل في الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في حجم القروض لدى المصارف التّقليديّة السّورية.

حدود البحث:

الحدود المكانيّة: تشمل عيّنة من قطاع المصارف السورية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهي (البنك العربي، بنك الشرق، بنك بيبلوس، مصرف فرنسبنك، بنك الائتمان الأهلي، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والخليج، وبنك سورية والمهجر، بنك قطر الوطني سورية) باستثناء بنك الأردن والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بسبب النقص الكبير في البيانات.

الحدود الزمانيّة: تشمل البيانات المالية الربعية للمصارف التقليدية الخاصة المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية من عام 2012 وحتى عام 2021.

مصطلحات البحث:

كفاية رأس المال Capital adequacy ratio:

تُمثّل نسبة رأس المال الواجب على المصارف الاحتفاظ به لتغطية أصولها المرجحة بالمخاطر، تفرضه السّلطات الرّقابية على البنوك كوسيلة من وسائل التّحوط ضد المخاطر والخسائر المحتملة.

القروض المصرفيّة Bank Loans:

تُعتبر من أهمّ المنتجات المصرفية، تتمثّل في منح الأموال من المصرف إلى طرف آخر مقابل فائدة معيّنة، ولغرض معيّن، ولمدّة محدّدة يُتفق عليها. تحمل مزايا كثيرة منها تلبية احتياجات استهلاكية شخصية، وتشجيع عجلة الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكوّن مجتمع البحث من جميع المصارف السورية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بينما عيّنة البحث تتكون من المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، باستثناء بنك الأردن والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بسبب النقص الكبير في البيانات.

متغيرات البحث:

المتغيّر المُستقل: معدل كفاية رأس المال CAR.

المتغير التّابع: حجم القروض المصرفية (مأخوذة باللوغاريتم) LTL.

المتغير الضّابط: حجم الأصول المصرفية (مأخوذة باللوغاريتم) LTA.

تمّ الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من التقارير المالية للمصارف المدروسة، المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Kirui & Mugo, 2023) بعنوان:

"The Effect of Capital Adequacy on the Lending Performance of Commercial Banks in Kenya"

"تأثير كفاية رأس المال على أداء الإقراض للبنوك التجارية في كينيا"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير كفاية رأس المال في أداء الإقراض الخاصّ بالمصارف التجارية في كينيا، ولتحقيق هذا الهدف تم أخذ عينة مؤلفة من 39 مصرف تجاري، من عام 2016 حتى عام 2021. تم تطبيق تحليل الانحدار Robust Test. وتم أخذ مُتغيّر كفاية رأس المال، أداء القروض كمتغيّرات رئيسيّة، وحجم المصرف كمتغيّر ضابط (CA, LP, BA).

توصّلت الدّراسة إلى وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في أداء قروض المصارف التجارية، وعليه فإنّ كفاية رأس المال توفّر لتلك المصارف منصّة لخيارات إدارة القروض الفعّالة لتحقيق الأداء الأمثل.

2- دراسة (Anees et al., 2023) بعنوان:

"Impact of Basel Accord on Bank Lending: A Case Study of Pakistani Commercial Banks"

"تأثير اتفاقية بازل على الإقراض المصرفي: دراسة حالة للمصارف التجارية الباكستانية"

سعت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير اللوائح المالية التي فرضتها اتفاقية بازل 3 على إقراض المصارف التجارية في باكستان.

لتحقيق هذا الهدف تم أخذ بيانات ربع سنوية ل 22 مصرف تجاري في باكستان، للفترة من الربع الرابع من عام 2017 حتى الربع الرابع لعام 2020، كما تم تطبيق طريقة GMM واختبار الارتباط الذاتيAutocorrelation Test

تمّ أخذ العديد من المتغيرات أهمّها: رأس المال، السّيولة، الرّبحية، جودة الأصول، وحجم المصرف. توصّلت الدّراسة إلى أنّ احتياطي رأس المال القائم على إدارة المخاطر ووضع السيولة المستقر لدى المصارف لهما علاقة مهمّة وسلبيّة مع الإقراض المصرفي.

3- دراسة (Makanile & Pastory, 2022) بعنوان:

"Determinants of lending behaviour of commercial banks in Tanzania"

"**مُحدّدات سلوك الإقراض للمصارف التجارية في تنزانيا**"

سعت هذه الدراسة للبحث في مُحدّدات إقراض المصارف التجارية في تنزانيا، لتحقيق هذا الهدف تمّ أخذ عيّنة مؤلّفة من ستة مصارف تجارية في تنزانيا بين عامي 2015 حتى عام 2019. كانت المتغيّرات المُستقلّة هي السّيولة، سعر الفائدة، كفاية رأس المال، ونسبة كفاءة الإدارة، بينما المُتغيّر التّابع هو الإقراض.

تمّ تطبيق الارتباط وطريقة الانحدار المُتعدّد لتقدير المعادلة. أظهرت نتائج الدراسة أنّ السيولة وكفاية رأس المال لهما أثر ذو دلالة إحصائية في الإقراض، بينما سعر الفائدة وكفاءة الإدارة ليس لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على سلوك الإقراض.

4- دراسة (Magoma et al,. 2022) بعنوان:

"Factors Influencing Bank Lending Behaviour in Tanzania A Case of Listed Banks in Tanzania"

"العوامل المؤثرة على سلوك الإقراض المصرفي في تنزانيا حالة المصارف المدرجة في تنزانيا"

بحثت الدراسة في العوامل الخاصّة بالمصارف والصّناعة التي تؤثّر في سلوك الإقراض للمصارف التجارية المدرجة في تنزانيا. تمّ أخذ عينة مكوّنة من سبعة مصارف تجارية، للفترة ما بين عامي 2016 و2020. تمّ أخذ جودة الأصول، كفاية رأس المال، السّيولة، حجم المصرف كعوامل داخليّة خاصة بالمصرف، كما تمّ أخذ النّاتج المحلي الإجمالي ومُعدّل التضخم كعوامل خاصة بالصّناعة.

وبتطبيق تحليل الارتباط، Variance Inflation Factor، والانحدار الخطي المتعدد لفحص العلاقة السّببية بين العوامل الخاصة بالمصرف، والعوامل الخاصة بالصناعة، خلصت الدراسة إلى أنّ كفاية رأس المال وحجم المصرف لهما التأثير الأكبر في سلوك الإقراض للمصارف التجارية في تنزانيا.

5- دراسة (عوض ومحمد، 2022) بعنوان:

"قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة"

سعت الدراسة لمعرفة درجة تأثير كفاية رأس المال في الاستقرار المالي، لعينة مكونة من خمسة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، للفترة ما بين عامي 2012-2021. تم قياس كفاية رأس المال من خلال نسبة رأس المال الممتلك إلى

إجمالي الأصول المرجحة بالخطر، ونسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، بينما قيس الاستقرار المالي من خلال مؤشر Z-SCORE.

باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة FEM. توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي.

6- دراسة (عبد الجواد، 2021) بعنوان:

"تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر"

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر كفاية رأس المال في الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر، للوصول إلى هذا الهدف تم أخذ بيانات لـ 11 مصرف مصري للفترة ما بين 2004–2018. تم قياس كفاية رأس المال من خلال معدل كفاية رأس المال الأساسي CAR، والأداء المالي من خلال ثلاثة مؤشرات هي معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من صافي الربح. تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ للبيانات المقطعية. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف المدروسة.

7- دراسة (عبد الفتاح، 2018) بعنوان:

"أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على الإقراض المصرفي (مع دراسة تطبيقية)"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على إجمالي أرصدة القروض الممنوحة للعملاء في المصارف المصرية. لتحقيق هذا الهدف تمّ أخذ بيانات ربعية لتلك المصارف وعددها 38 مصرف، خلال الفترة ما بين عامي 2013 وحتى 2017. كما تمّ أخذ كلّ من معدّل كفاية رأس المال وأرصدة الإقراض، وتمّ تطبيق بعض نماذج الانحدار أهمّها Linear, Logarithmic. توصّلت الدراسة إلى وجود أثر

ذو دلالة إحصائية لكلّ من القياس المحاسبي لمعدّل كفاية رأس المال على إجمالي القروض الممنوحة لعملاء المصارف المصرية.

التّعقيب على الدّراسات السّابقة:

تتفق هذه الدراسة مع بعض الدّراسات السّابقة المذكورة نوعاً ما، مثل دراسة (Kirui & Mugo, 2023) في طريقة جمعها بين كفاية رأس المال وحجم القروض في المصارف، لكنّها تختلف عنها من ناحية التطبيق، حيث سيتم تطبيق الدّراسة الحاليّة على بيئة المصارف التقليديّة السّورية، بالإضافة إلى الفترة الزمنية لدراستنا التي تمتدّ بين الربع الأول من عام 2012 وحتى الرّبع الرّابع من عام 2021.

الدراسة النظرية Theoretical Study

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال Capital Adequacy

بدايةً يعدّ رأس المال المصرفي ركن أساسي من أركان العمل المصرفي، فهو الأساس الذي ترتكز عليه سلامة ومتانة المصارف، كونه يُمثّل الوسادة Buffer لامتصاص الخسائر المحتملة التي قد يتعرّض لها المصرف، وهو هامش الأمان التي تستمد منه المصارف ثقة مودعيها. (Ashar et al, 2023)

انطلاقاً من أهميّة عنصر رأس المال، بالإضافة إلى تنامي الأزمات والانهيارات، وخاصةً على صعيد القطاع المصرفي، والتي عمقّت المخاطر الائتمانية بشكل كبير جداً، وعلى مستوى المصارف العالمية التي أثبتت فشلها في تقدير المخاطر ونسب رأس المال الكافية للتصدي لتلك المخاطر، كل تلك المعطيات أجبرت السلطات الرقابية على البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر من قبل إدارة المصارف، ونتيجةً لذلك تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel Committee on Banking Supervision، وأُصدر بموجبها أول معيار للرقابة المصرفية عام 1988، كان الهدف الأساسي منها ليس فقط

وضع حدّ أدنى لكفاية رأس المال من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، وإنّما محاولة التخفيف من حدّة المنافسة بين المصارف، وبالتالي محاولة تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي نوعاً ما. (Ferreira et al., 2019 & Benetton et al., 2021)

انطوت هذه الاتفاقية في مضمونها على عدّة قضايا، أهمّها التركيز على المخاطر الائتمانية من خلال تعزيز الاهتمام بنوعية الأصول ووضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر تلك الأصول، بالإضافة إلى استهداف أنواع جديدة من المخاطر وهي مخاطر السوق (التي شملتها تعديلات هذه الاتفاقية عام 1996)، الأمر الذي اعتُبر خطوة ضرورية في سبيل تحقيق الترابط بين النظام المصرفي والسوق المالي. (Roy et al., 2013 & Benetton et al., 2021). لم يتوقف المستوى الرقابي المصرفي هنا، وإنّما اتّسعت دائرة إدارة المخاطر لتشمل التركيز على المخاطر التشغيلية في مضمون اتفاقية بازل في إصدارها الثاني (عام 2004)، بالإضافة إلى عمليات المراجعة الرقابية، وعمليات التقييم الدّاخلي (انضباط السوق). (Ferreira et al., 2019 & Yaaba & Sanusi, 2020).

لكن، نقص السيولة المصرفية، زيادة المديونية، والتوسّع في منح الائتمان غير المحسوب، كلّ تلك العوامل وغيرها الكثير أطاحت بأساسات اتفاقية بازل الثانية، وزادت من ضرورة التركيز على معالجتها وتغيير سبل التعامل معها، وهذا ما حدث ضمن اتفاقية بازل بنسختها الثالثة، التي جاءت مُركزةً على أوجه القصور السّابقة، من خلال تدعيم سيولة المصارف وملاءتها المالية، فوضعت معايير جديدة لرأس المال والمديونية، وأيضاً رفعت النسبة الواجب الاحتفاظ بها من 8% إلى 10.5%، بهدف تعزيز الإجراءات الرقابية وإدارة المخاطر المصرفية. (Bank for International Settlements, 2010 & Yaaba & Sanusi, 2020)

لذلك، وانطلاقاً من أهمية رأس المال، ومع وجود بيئة تتّسم بدرجة عالية من المخاطر وحالة عدم اليقين، زاد الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال، وخاصةً بعد تتالي العديد من الأزمات على نطاق دولي. وانطلاقاً من الهدف الأساسي للجنة بازل ألا وهو تعزيز ممارسات تنظيم الصناعة المصرفية والإشراف عليها وإدارة المخاطر، تم التركيز على نسبة كفاية رأس المال (CAR) وربطها بشكل أساسي مع مخاطر الائتمان، فتم إلزام المصارف بالاحتفاظ بمستوى معين من رأس المال يمكنها من استيعاب الخسائر وتأمين المودعين من الأضرار المالية (Anees et al, 2023 & Gržeta et al., 2023 & Yaaba & Sanusi, 2020)

ويمكن القول ضمن هذا الإطار وفيما يتعلّق بالبيئة السورية أنّ المصارف السورية عملت على تطبيق بازل 2 وخاصةً بعد القرار رقم (253/م.ن/4) لعام 2007 الذي نصّ على اعتماد المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية مشروع التعليمات الخاصة بقياس كفاءة رأس المال وتضمين مخاطر السوق انسجاماً مع مقررات بازل2 وألا تقل نسبة الملاءة المالية لديها في أي وقت عن 8%.

ختاماً، ما زال موضوع المفاضلة بين فوائد وتكاليف رأس المال المصرفي مثار جدل، فمن ناحية يمكن لنسب رأس المال المرتفعة أن تُحسّن من قدرة المصارف على استيعاب الخسائر والمخاطر الائتمانية التي قد تحدث، ممّا يساعد على تجنّب الأزمات المالية، ومن ناحية أخرى المبالغة بالاحتفاظ برأس المال قد يعيق قدرة المصارف على منح القروض مما قد يقود إلى إضعاف النشاط الاقتصادي الحقيقي. (Fang et al, 2022)

ثانياً: الإقراض Lending

يُعدّ الإقراض أحد أهمّ أشكال العمليّات المصرفيّة، والتي تلعب دوراً مهمّاً في تلبية احتياجات المستهلكين، كما أنّها تساهم في تعزيز الاستثمار والإنتاج، وبالتالي التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة للدّولة ككلّ. لكن في المقلب الآخر يُعدّ تقديم القروض المصرفية

نشاطاً محفوفاً بالمخاطر، لذلك فإنّ مواصلة تطوير الإقراض المصرفي يعتمد إلى حدّ كبير على مستوى وجودة إدارة المخاطر الموجود لدى المصارف (Yanenkova et al., 2021)

في هذا السّياق، تواجه المصارف العديد من تلك المخاطر عند ممارستها لنشاطها الإقراضي، أهمّها ما يُسمّى بمخاطر الائتمان، التي تتنوّع مصادرها ما بين مخاطر متعلّقة بالعميل (الجدارة الائتمانية، مركزه المالي..)، مخاطر الظروف العامّة (الظّروف الاقتصادية التي تتعرّض لها الدّولة)، مخاطر القطاع الاقتصادي لصناعة العميل، ومخاطر مرتبطة بالمصرف نفسه (مدى كفاءة إدارة الائتمان وخاصةً في متابعة القرض بعد منحه للعميل).(Bardas et al., 2022)

وهنا، قد تعاني المصارف من مشكلة تقدير وقياس المخاطر التي تنطوي على عملية الإقراض، الأمر الذي يمتدّ في بعض الأحيان ليعيق قدرة المصارف على تحقيق الأرباح من هذه القروض، لا بل وخسارة الأموال التي تم إقراضها. ونتيجةً للمشاكل التي تُخلّفها المخاطر الائتمانية والتي تواجه المصارف على مستوى العالم ككلّ، ظهرت الحاجة إلى تحديد وقياس ومراقبة تلك المخاطر، والعمل على إدارتها، وفي نفس الوقت المحافظة على معدل مناسب من كفاية رأس المال، يعزز من قدرة هذه المصارف على تغطية الخسارة التي قد تُخلّفها مخاطر الائتمان في حال وقوعها.(Adamgbo et al., 2019)

وبالعودة إلى اتفاقية بازل، فنرى أنّه من بين أهمّ النقاط التي نادت بها تلك الاتفاقيّة هو موضوع إدارة المخاطر، حيث انطوت هذه الاتفاقية على مجموعة من المبادئ تُحتّم على المصارف مراعاتها عند إعداد سياساتها الإقراضيّة، من خلال العمل على تدعيم معدّل كفاية رأس المال بغية تغطية أي خسائر محتملة من جهة، وتعزيز رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان من جهة أخرى. (Gržeta et al., 2023)

هنا يمكن القول وانطلاقاً من بيئة المصارف السّوريّة، وفيما يتعلّق بموضوع العلاقة بين كفاية رأس المال وسلوك الإقراض خلال الفترة المدروسة، نرى أنّ سلوك الإقراض قد تأثر بقرارات المصرف المركزي خلال فترة الدراسة أي ما بين عامي 2012 وحتى 2021، فكانت مساعي المصرف المركزي تتجه نحو تقييد الإقراض لدى المصارف السورية والتريث في منحها للائتمان، على حساب تعزيز الاحتفاظ بمعدلات كفاية رأس المال لديها، كوسيلة من وسائل التحوط من المخاطر، أي يمكن القول أنّه جانب السيولة كان هو المفضل على جانب الرّبحية ضمن البيئة المدروسة، وهذا ما سيتم التحقق منه ضمن الدراسة العمليّة.

النتائج والمناقشة:

منهجية الدراسة:

ستتناول هذه الدراسة كفاية رأس المال كمتغير مستقل (مُقاس من خلال نسبة كفاية رأس المال CAR)، وحجم القروض كمتغير تابع (مُقاس من خلال حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف التّقليديّة السّورية باللوغاريتم LTL)، بالإضافة إلى حجم المصرف كمتغيّر ضابط (مُقاس من خلال إجمالي الأصول باللوغاريتم LTA)، بالاستناد إلى بيانات ربعية تمتدّ من (2012-2021)، للمصارف التقليديّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة وهي (البنك العربي، بنك الشرق، بنك بيبلوس، مصرف فرنسبنك، بنك الائتمان الأهلي، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والخليج، وبنك سورية والمهجر، بنك قطر الوطني سورية) باستثناء بنك الأردن والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بسبب النقص الكبير في البيانات. سيتمّ تقدير نموذج الدراسة باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Cointegration Johansen Test عبر البرنامج الإحصائي E-Views 12. وفق الخطوات التالية:

الإحصاءات الوصفية، اختبار الارتباط الذاتي المقطعي، اختبارات الاستقرارية، تقدير النموذج، وأخيراً اختبار جودة النموذج وموثوقية النتائج.

- **الإحصاءات الوصفية:**

قبل البدء بتفسير النموذج لا بدّ من دراسة خصائص المتغيرات المستخدمة في الدراسة، من خلال الدّراسة الوصفية التالية:

الجدول رقم (1): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

	CAR **معدل كفاية رأس المال**	**LTA** **لوغاريتم إجمالي الأصول**	**LTL** **لوغاريتم إجمالي القروض**
Mean **المتوسط**	0.523061	10.97121	10.15142
Median **الوسيط**	0.264700	10.93345	10.12838
Maximum **أعلى قيمة**	3.349000	12.16857	11.59106
Minimum **أدنى قيمة**	0.024300	10.09334	9.103558
Std. Dev. **الانحراف المعياري**	0.751471	0.365232	0.394104
Skewness **معامل الالتواء**	2.562019	0.349942	0.153510
Kurtosis **معامل التفرطح**	8.127846	2.916890	4.152414
Jarque-Bera	770.7417	7.306281	21.33479
Probability	0.000000	0.025910	0.000023
Sum	184.1174	3872.839	3654.511
Sum Sq. Dev.	198.2129	46.95495	55.75902
Observations **عدد المشاهدات**	324	324	324

يُلاحظ من الجدول السابق الذي يعرض وصفاً إحصائياً لمتغيرات الدراسة وجود نوع من الاختلاف في تشتت قيم البيانات الدنيا والعليا[3]عن قيم المتوسط الحسابي[4] والوسيط[5] حيث كانت قيم البيانات الدنيا والعليا للمتغيرات مثل لوغاريتم إجمالي القروض ولوغاريتم إجمالي الأصول قريبة إلى حدّ ما من قيمة المتوسط والوسيط، في حين كانت بعيدة تقريباً عن قيمة المتوسط والوسيط بالنسبة لمتغير كفاية رأس المال. انعكس هذا الأمر بدوره على مقاييس التشتت الأخرى مثل قيمة الانحراف المعياري[6] التي تقيس انحرافات البيانات عن قيمة المتوسط الحسابي. حيث كانت قيم الانحراف المعياري منخفضة نوعاً ما، ممّا يشير إلى نوع من التقارب والتجانس في قيم البيانات، خاصّة بالنسبة لكل من متغير إجمالي لوغاريتم القروض ولوغاريتم إجمالي الأصول بقيم على التوالي (0.365232،0.394104)، بينما كانت أعلى بالنسبة لمتغير كفاية رأس المال بقيمة (0.751471).

بالنسبة لمقياس الالتواء[7] الذي يظهر مدى تمركز قيم المتغير، فقد أظهر بدوره وجود التواء موجب (نحو جهة اليمين) للمتغيرات المدروسة حيث بلغت القيم لكل من متغيرات الدراسة على التوالي (0.349942،2.562019، 0.153510)، مما يشير إلى وجود عدد كبير من القيم الصغيرة المتطرفة والتي هي أصغر من المتوسط، وأنّ قيم المؤشر تتأثر بالصّدمات الموجبة أكثر من السّالبة.

[3] تدل القيم العليا والدنيا على أعلى وأدنى قيم ضمن البيانات المدروسة.
[4] المتوسط: هو القيمة الوسطية لمجموعة من القيم، ويشير إلى العلاقة التي تربط ما بين القيم والتي هي عبارة عن مجموعة من العناصر الخاضعة للتحليل، ويحسب المتوسّط من خلال حساب مجموعة الأرقام مُقسّمة على عدد تلك الأرقام.
[5] الوسيط: هو مقياس للميل المركزي، يُمثّل القيمة الوسطى لمجموعة البيانات عند فرزها بترتيب تصاعدي أو تنازلي.
[6] يقيس الانحراف المعياري مدى تشتت أو طريقة توزيع المجموعة البيانيّة الواحدة نسبة إلى قيمة المتوسّط.
[7] معامل الالتواء هو مقياس تشتت يحدد هل البيانات متماثلة أم ملتوية، يكون ملتوي نحو اليمين إذا كان الالتواء موجب، ويكون ملتوي نحو اليسار إذا كان الالتواء سالباً، ويكون متماثلاً إذا كانت قيمة الالتواء صفراً.

يدلّ معامل التفرطح[8] على درجة تكرارات القيم على طرفي المتغير، وهو يمثل أيضاً درجة علو قمة التوزيع بالنسبة للتوزيع الطبيعي. يُلاحظ أنّ قيمة المعامل لجميع المتغيرات المدروسة تقريباً أكبر من 3 (الرقم الطبيعي له)، حيث بلغت على التوالي (2.916890،4.152414،8.127846) وهذا يعني أنّ ليس لها توزيع مفرطح بل مدبب، أي أنّ القيم القريبة من متوسط المتغير لها تكرارات أكثر مما هو عليه في التوزيع الطبيعي.

كما نرى من الجدول السّابق أنّ أعلى قيمة لمتغيّر كفاية رأس المال بلغت 334% والتي تعود حسب التقارير المالية المنشورة لبنك قطر خلال عام 2020، وترجع هذه القيمة المرتفعة إلى ارتفاع بند أرباح تقييم مركز القطع البنيوي والتي وصلت إلى حوالي 134,000,000 مليار ليرة سورية بحسب التقرير المالي المنشور للمصرف المذكور، وذلك تبعاً للقرار رقم (1088/م.ن/ب4) لعام 2014 والذي نصّ على اعتبار الأرباح الناتجة عن تقييم القطع البنيوي ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال. بينما أدنى قيمة لمتغيّر معدل كفاية رأس المال بلغت 2% وهي بالرجوع للتقارير المالية للمصارف المدروسة كانت لدى بنك سورية والخليج خلال عام 2018، ويُعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع حجم الخسائر المتراكمة التي عانى منها المصرف ممّا أدى إلى انخفاض رأس ماله الأساسي بحسب ما صرّح به المصرف المذكور في تقاريره المالية.

فيما يتعلّق بمتغيّر القروض (باللوغاريتم) فأعلى قيمة له بلغت 11,59 والتي تعود وبحسب التقارير المالية المنشورة لمصرف سورية والخليج خلال عام 2021، وهذا الارتفاع يمكن أن يُعزى إلى لتعميم الصادر عن حاكم مصرف سورية المركزي رقم

[8] معامل التفرطح هو مقياس نسبي يقيس قمة المنحنى، ويأخذ الشّكل المُدبّب عندما تكون معظم القيم بالقرب من المتوسط الحسابي والذيلين، ويأخذ الشكل المفرطح عندما تكون معظم القيم بعيدة عن المتوسط والذيلين، ويكون متوسط التفرطح (معتدل) عندما يكون معامل التفرطح مساوياً للصفر أو 3.

16/4774/ص بتاريخ 8-9-2020 والذي تضمّن استئناف منح التسهيلات الائتمانية. أمّا أدنى قيمة لمتغّير إجمالي القروض الممنوحة (باللوغاريتم) بلغت 9,10 وتعود لبنك قطر خلال عام 2015، بناءً على التقارير المالية المنشورة، ويمكن تفسير هذا الانخفاض نتيجةً للتعميم الصادر من قبل حاكم مصرف سورية المركزي رقم 1138/م/1 بتاريخ 20-11-2014، والذي طُلب بموجبه من المصارف إيقاف منح التسهيلات الائتمانية بالليرات السورية مقابل تأمينات نقدية للعملات الأجنبية وتصفية كافة التسهيلات الممنوحة على هذا النحو الذي سمح بها سابقاً بالقرار رقم 150/م.ن بتاريخ 4-7-2005.

فيما يخصّ مقياس Jarque-Bera[9] لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة فيُلاحظ أنّ القيمة الاحتمالية لكلّ من متغيّري لوغاريتم القروض وكفاية رأس المال بلغت تقريباً 0.000 كما بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار لمتغير لوغاريتم إجمالي الأصول 0.02 وجميع هذه القيم أصغر من مستوى دلالة 0.05%، بالتالي نرفض فرضيّة العدم أي أنّ المتغيّرات لا تخضع للتّوزيع الطبيعي.

- **اختبار الارتباط المقطعي، واختبار استقرارية المتغيرات:**

لا بدّ قبل اختيار النّموذج من إجراء اختبارات استقرارية للمتغيرات قيد الدراسة، وبما أنّنا نتعامل من بيانات من نوع Panel فيجب التحقق من وجود أو عدم وجود ارتباط بين المقاطع في Panel بهدف اختيار الاختبار المناسب للاستقرارية، لذلك سنقوم بإجراء اختبار Cross-Section Dependence Test للمتغيرات.

[9] هو اختبار احصائي يستخدم في تحليل البيانات لاختبار ما إذا كانت المتغيرات المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، فرضيته الأساسية تنصّ على أنّ المتغيرات خاضعة للتوزيع الطبيعي.

لكن قبل الانتقال إلى النتائج سنتعرف بشكل مختصر على اختبار Cross-Section Dependence Test:

الهدف من استخدام هذا الاختبار تكمن في أنّه أحد الطرق الإحصائية لفحص وجود ارتباط بين الوحدات العرضية في بيانات Panel، والتي قد تنشأ بسبب تأثيرات مشتركة أو عوامل غير مراقبة. كما تأتي أهمية هذا الاختبار من قدرته على تحديد المنهجية المناسبة لتقدير المعادلات الاقتصادية، والكشف عن وجود ارتباط مقطعي بين الوحدات العرضية والذي قد يؤدي إلى تحيز أو عدم كفاءة في التقديرات القياسية.

في سياق متّصل، تكمن أهميّة الكشف عن الارتباط المقطعي، كون المتغيرات هنا مُعتمدة على مقاطع متعددة، وكما ذكرنا غالباً ما يكون هناك ارتباط بين المقاطع بفعل عوامل تُؤثّر بشكل مشترك عليها (مثلاً قد تتأثر جميع المصارف في سورية بشكل مشترك بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية أو بسبب قرارات مصرف سورية المركزي)، وفي هذه الحالة يؤدي تجاهل الاعتماد على المقطع العرضي في التقدير إلى فقدان كفاءة المقدر واختبار مضلل، حيث يمكن أن يكون لتجاهل الارتباط المقطعي في التقدير عواقب وخيمة، مما يؤدي إلى فقدان كفاءة التقدير وجعل إحصاءات الاختبار غير صالحة. فيما يتعلق بالنتائج هي على الشكل التالي:

بدايةً لمتغير كفاية رأس المال على الشكل التالي:

الجدول رقم (2): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

Cross-Section Dependence Test			
Series: CAR			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)			
Sample: 2012Q1 2021Q4			
Periods included: 40			
Cross-sections included: 9			
Total panel (unbalanced) observations: 352			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Test employs centered correlations computed from pairwise samples			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM[10]	480.9264	36	0.0000
Pesaran scaled LM[11]	52.43508		0.0000
Bias-corrected scaled LM[12]	52.31970		0.0000
[13]Pesaran CD	20.54219		0.0000

نلاحظ من الجدول السابق أنّ قيمة Prob لاختبار Breusch Pagan LM وجميع الاختبارات الأخرى معنوية عند مستوى دلالة 1%، حيث إحصائيات الاختبار وقيم p المقابلة لها كانت كما يلي:

[10] اختبار **Breusch-Pagan LM** هو اختبار إحصائي يستخدم لفحص وجود تباين غير متساوي Heteroskedasticity في نموذج الانحدار الخطي، فرضيته الأساسية أنّ البواقي موزعة بتباين متساوي، ومقارنته تتم مع مستوى دلالة عادةً 0.05، إذا كانت قيمته الاحتمالية أكبر من 0.05 فإننا نرفض الفرضية الأساسية ونقبل فرضية العدم أي أنّه يوجد تباين غير متساوي في النموذج ويوجد ارتباط مقطعي في البيانات.

[11] اختبار **Pesaran scaled LM** هو اختبار إحصائي يستخدم للتحقق من وجود ارتباط مقطعي بين المتغيرات في بيانات Panelالمستخدمة في الأبحاث الاقتصادية والمالية. فرضيته الأساسية أنه لا يوجد ارتباط مقطعي بين الوحدات العرضية. وتتم مقارنته أيضاً مع مستوى دلالة 0.05 بنفس الطريقة. استخدام هذا الاختبار مهم لتحديد المنهجية المناسبة لتقدير النموذج التي تستند إلى بيانات Panel.

[12] اختبار **Bias corrected scaled LM** هو اختبار إحصائي يستخدم للكشف عن وجود ارتباط بين المقاطع في بيانات من نوع Panel، فرضيته الأساسية أن المقاطع مستقلة. أيضاً تتم مقارنة نتائجه مع مستوى دلالة 0.05، فإذا كانت قيمته الاحتمالية Prob أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإننا نرفض الفرضية الأساسية ونقبل البديلة بأنه وجود ارتباط بين المقاطع.

[13] اختبار **Pesaran CD**: هو اختبار إحصائي يستخدم لاكتشاف وجود ارتباط بين المقاطع في بيانات Panel. وهو نسخة مبسطة من اختبار Pesaran scaled LM أيضاً فرضيته أنّ المقاطع مستقلة. ولرفض أو قبول فرضيته الأساسية تتم مقارنة قيمته الإحصائية أيضاً مع مستوى دلالة 0.05%. في حال كون قيمته أكبر نرفض الفرضية الأساسية ونقبل البديلة.

Breusch Pagan LM: إحصائية الاختبار 480.9264 مع 36 درجة حرية، والقيمة p 0.0000.

Pesaran scaled LM: إحصائية الاختبار 52.43508، والقيمة p 0.0000.

Bias-corrected scaled LM المصحح للانحياز: إحصائية الاختبار 52.31970، والقيمة p 0.0000.

Pesaran CD: إحصائية الاختبار 20.54219، والقيمة p 0.0000.

تُوفّر نتائج الاختبار هذه دليلاً قوياً ضدّ الفرضية الصفرية، فجميع القيم الاحتمالية أصغر من 0.05 وهذا يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية لهذه الاختبارات ونقبل الفرضيّة البديلة والتي تنصّ على وجود ارتباط بين المقاطع، وهذا يعني أنّ التغيرات في قيم متغير كفاية رأس المال في إحدى المقاطع يمكن أن تُؤثّر على قيمه في المقاطع الأخرى.

هنا، وبما أنّه لدينا ارتباط بين المقاطع سنذهب إلى اختبار استقرارية المتغير، ولكن قبل البدأ بقراءة النتائج سنتكلم بشكل مختصر عن اختبارات الاستقرارية لبيانات Panel: وهي اختبارات إحصائية تستخدم لتحليل استقرارية البيانات عبر الزمن في دراسات ال Panel. تهدف هذه الاختبارات إلى تحديد ما إذا كانت المتغيرات في البيانات مستقرة عبر الزمن أم لا. استقرارية البيانات تعني أنّ المتغيرات تبقى ثابتة أو غير متغيرة عبر الزمن. وإذا كانت المتغيرات غير مستقرة فهذا يعني أنّها تعاني من التغيرات المستمرة والتباين عبر الوقت، مما يجعل من الصعب تحليل العلاقات أو التوصل إلى استنتاجات دقيقة.

وهنا وبسبب وجود ارتباط ذاتي بين المقاطع بالنسبة للمتغير، سنستخدم اختبار جذر الوحدة الذي يأخذ هذه الخاصية بالاعتبار. وهو اختبار Bai and Nj الذي يعتبر أول اختبار جذر وحدة لبيانات Panel مع وجود ارتباط مقطعي.

لذلك وتماشياً مع النتائج سنطبّق اختبار Bai and Ng[14] لفحص استقرارية المتغير. نتابع مع متغيّر كفاية رأس المال على الشكل التالي:

الجدول رقم (3): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

Common factors: Cardinality of non-stationary factors		
Test variant: MQC		
Null hypothesis: Retain common factors		
Maximum factors: 6 (Schwert)		
Factors selected: 6 (Bai and Ng: Average of criteria)		
MQ significance level: 5%		
Stationary factors: 0		
Common trends	Test statistic	p-value
6	33.17754	0.99990

تُظهر نتائج الجدول السابق أنّ P-value لمتغير كفاية رأس المال= 0.99 أكبر من مستوى 0.05، أي ليست معنوية عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني أنّ هذا المتغير مستقر عند الفرق الأول، تبعاً لفرضيات الاختبار المطّبق.

[14] اختبار **Bai and Nj**: هو اختبار يستخدم لتحديد عدد العوامل الشائعة في بيانات من نوع Panel، يعتمد على فرضيتين أساسيتين: الأولى أنّ البيانات تتبع نموذج العوامل الشائعة، أي أنّ كل متغير يُعبّر عن مجموعة من العوامل الشائعة والخاصة. والثانية: أنّ العوامل الشائعة والخاصة متداخلة مع بعضها البعض، أي أنّها تتأثر بالتغيرات الزمنية والمقطعية. الأهمية الأساسية التي تكمن من استخدامه هي في قدرته على اكتشاف استقرارية المتغيرات ومدى تغيرها مع الزمن أو القطاعات. بمعنى إذا كانت العوامل الشائعة هي المؤثرة على البيانات فهذا يعني أنّ المتغيرات مستقرة في المستوى، بينما إذا كانت العوامل الخاصة هي المسيطرة على البيانات فهذا يعني أنّ المتغيرات متغيرة أو غير مستقرة في المستوى بل بالفروق الأولى، أي أنّها تتأثر بشكل كبير بالتغيرات الزمنية أو المقطعية.

فيما يتعلّق بالمتغير الضابط وهو لوغاريتم إجمالي أصول المصرف، فبنفس الطريقة:

الجدول رقم (4): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-View 12

Cross-Section Dependence Test			
Series: LTA			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)			
Sample: 2012Q1 2021Q4			
Periods included: 40			
Cross-sections included: 9			
Total panel (unbalanced) observations: 353			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Test employs centered correlations computed from pairwise samples			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1228.420	36	0.0000
Pesaran scaled LM	140.5280		0.0000
Bias-corrected scaled LM	140.4127		0.0000
Pesaran CD	35.02895		0.0000

بنفس الطريقة السّابقة وبعد تطبيق اختبار Cross section dependence test لمعرفة وجود ارتباط مقطعي من عدمه، تُظهر النتائج معنوية كافة الاختبارات عند مستوى دلالة 1%، حيث بلغت إحصائيات الاختبار وقيم p المقابلة لها كما يلي:

Breusch Pagan LM: إحصائية الاختبار 1228.420مع 36 درجة حرية، والقيمة p 0.0000.

Pesaran scaled LM: إحصائية الاختبار 140.5280، والقيمة p 0.0000.

Bias-corrected scaled LM المصحح للانحياز: إحصائية الاختبار 140.4127، والقيمة p 0.0000.

Pesaran CD: إحصائية الاختبار 35.02895، والقيمة p 0.0000.

هذه النتائج تُشكّل دليلاً قوياً لرفض الفرضية الصفرية، كون القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات Prob تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى 0.05، لذلك نقبل الفرضية البديلة التي تتضمن وجود ارتباط مقطعي، نتيجةً لذلك نذهب إلى اختبار Bai and Ng الذي يُراعي هذه الخاصية، لندرس استقراريّة المتغيّر، على الشكل التالي:

الجدول رقم (5): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

Common factors: Cardinality of non-stationary factors		
Test variant: MQC		
Null hypothesis: Retain common factors		
Maximum factors: 6 (Schwert)		
Factors selected: 6 (Bai and Ng: Average of criteria)		
MQ significance level: 5%		
Stationary factors: 0		
Common trends	Test statistic	p-value
6	9.89190	0.99990

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أنّ متغيّر لوغاريتم إجمالي الأصول مستقر أيضاً عند الفرق الأول، لأنّ وحسب شروط هذا الاختبار قيمة P-value= 0.99، وهي أكبر من مستوى دلالة 0.05.

أمّا فيما يتعلق بالمتغير التّابع وهو لوغاريتم إجمالي القروض، نُطبّق الخطوات السابقة بدايةً باختبار Cross section dependence test كما يلي:

الجدول رقم (6): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views12

Cross-Section Dependence Test			
Series: LTL			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)			
Sample: 2012Q1 2021Q4			
Periods included: 40			
Cross-sections included: 9			
Total panel observations: 360			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Cross-section means were removed during computation of correlations			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	605.4540	36	0.0000
Pesaran scaled LM	67.11080		0.0000
Bias-corrected scaled LM	66.99542		0.0000
Pesaran CD	16.99569		0.0000

نلاحظ من نتائج الجدول أيضاً وجود ارتباط مقطعي، حيث أنّ إحصائيات الاختبار وقيم pالمقابلة لها كما يلي:

Breusch Pagan LM: إحصائية الاختبار 605.4540 مع 36 درجة حرية، والقيمة p 0.0000.

Pesaran scaled LM: إحصائية الاختبار 67.11080، والقيمة p 0.0000.

Bias-corrected scaled LM المصحح للانحياز: إحصائية الاختبار 66.99542، والقيمة p 0.0000.

Pesaran CD: إحصائية الاختبار 16.99569، والقيمة p 0.0000.

النتائج السابقة تدفعنا نحو رفض الفرضية الصفريّة لهذا الاختبار أيضاً، كون أن القيم الاحتمالية لجميع هذه الاختبارات تساوي 0.000 وهي أصغر من مستوى 0.05، أي

نقبل الفرضيّة البديلة التي تنصّ على وجود ارتباط مقطعي. لذلك نلجأ إلى اختبار يتعامل مع هذه الحالة، وهو اختبار Bai and Ng على الشّكل التالي:

الجدول رقم (7): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

Common factors: Cardinality of non-stationary factors			
Test variant: MQC			
Null hypothesis: Retain common factors			
Maximum factors: 6 (Schwert)			
Factors selected: 6 (Bai and Ng: Average of criteria)			
MQ significance level: 5%			
Stationary factors: 0			
Common trends		Test statistic	p-value
6		47.90321	0.99990

نلاحظ من الجدول رقم (7) أنّ قيمة P-value لمتغيّر لوغاريتم إجمالي القروض= 0.99 وهي أكبر من مستوى 0.05، هذا يعني أنّه مستقر عند الفرق الأول أيضاً، تبعاً لشروط الاختبار.

بما أنّ النتائج أظهرت أنّ جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، بالتالي سنقوم بتطبيق اختبار التكامل المشترك Cointegrating test، مع اختيار طريقة التقدير المربعات الصغرى الديناميكية DOLS على اعتبار أن المتغيرات كافةً مستقرة بالفرق الأول، على الشّكل التالي:

الجدول رقم (8): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

Dependent Variable: LTL				
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)				
Sample (adjusted): 2012Q1 2021Q3				
Periods included: 35				
Cross-sections included: 9				
Total panel (unbalanced) observations: 287				
Panel method: Pooled estimation				
Cointegrating equation deterministics: C LTA				
Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=3)				
Coefficient covariance computed using default method				
Long-run variance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for				
coefficient covariances				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CAR	-0.496414	0.181833	-2.730048	0.0068
R-squared	0.834947	Mean dependent var		10.08802
Adjusted R-squared	0.788318	S.D. dependent var		0.365250
S.E. of regression	0.168048	Sum squared resid		6.297543
Long-run variance	0.049643			

نلاحظ من الجدول السّابق أنّ قيمة مُعامل التّحديد R-squared بلغت 83%، أي 83% من قيم المُتغيّر التّابع يتمّ تفسيرها من خلال المتغيّر المُستقل، كما نلاحظ أنّ متغيّر كفاية رأس المال قد أثّر بشكل سلبي وعكسي في المُتغيّر التّابع، وبمعنويّة إحصائيّة كبيرة عند مستوى دلالة 5% فكلما ارتفع معدل كفاية رأس المال نقطة واحدة سيؤدي إلى انخفاض حجم القروض 0.49 نقطة. وتصبح معادلة النموذج للمصارف المدروسة على الشكل الآتي:

$$LTL_{it} = -0.496414(CAR)_{it} + \varepsilon_t$$

هذا التأثير السّلبي يدفعنا للانطلاق في تفسيره من الجدل الذي يدور حول الزيادة أو التخفيض في رأس المال هل ستُحسّن أم ستُعيق النشاط الإقراضي للمصارف، فبعض الآراء تميل نحو تشجيع الاحتفاظ بنسب رأس مال كونه يمثل ضمانة للتّصدي للمخاطر المحتملة، بالتالي رأس مال أكبر سيقود إلى ممارسات إقراضيّة أكثر وبالتالي أرباح أعلى للمصارف. لكن في الجهة المقابلة، هناك آراء تدعم عدم الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال التنظيمي، لأنّ أي مشكلة أو خسارة ستحدث سيتحملها المالكين أو المساهمين وليس الأطراف الخارجيّة.

لكن، قد يعود التأثير السّلبي لكفاية رأس المال في حجم القروض المصرفيّة إلى المبالغة من قبل المصارف التقليدية السّورية بالاحتفاظ بنسب كفاية رأس مال مرتفعة جدّاً (أكثر من 50%)، وهذا ما يجعل هامش تقلّب هذه النسبة مهما زاد أو نقص سيبقى بعيداً عن الحدّ الأدنى التي تفرضه السّلطات الرّقابيّة ألا وهو 8% من إجمالي الأصول المرجحة بالخطر (كما جاء في مضمون اتفاقية بازل).

وهذا يدفعنا للقول إنّ نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف السّوريّة قد لا يتمّ التّعامل معها بشكل صحيح من قبل الإدارة المصرفيّة، أي عند وضعها لاستراتيجيات استثماراتها، واستراتيجيات إدارة المخاطر المتعلّقة بها، كونها محتفظة بنسب مرتفعة جدّاً عن الحدّ المطالبة بالاحتفاظ به، ولم تستثمر هذه الاحتياطيات الكبيرة في توسيع نشاطها وتقديم المزيد من القروض، وزيادة أرباحها، إنّما قد تكون فضلّت جانب السّيولة على الرّبحية.

وهذا ما يلتقي مع قرارات المصرف المركزي ما بين عامي 2012 وحتى2021(فترة الدّراسة)، حيث اتّجهت جهود المصرف المركزي خلال تلك الفترة نحو تقليص حجم النشاط الإقراضي لدى المصارف السورية، خاصّةً مع الصّعوبات (الأزمة السورية) التي أحاطت بتلك المصارف خلال فترة الدراسة بدءاً من عام 2011. في إطار موازي، عمل

المصرف المركزي أيضاً على تعزيز الاحتفاظ بمعدلات كفاية رأس المال لدى تلك المصارف، كأداة لمواجهة المخاطر التي كانت طاغية في البيئة السورية خلال هذه الفترة.

لكن، ترى الباحثة أنّ المبالغة في الاحتفاظ باحتياطيات سائلة دون استثمارها في نشاطات مربحة، قد يُعرّض هذه المصارف لتكلفة فرصة بديلة مرتفعة، خاصّةً في ظلّ عدم الاستقرار والأزمات المتلاحقة التي تشهدها السّوق الماليّة.

ختاماً، يجب التأكد من موثوقية النتائج التي تم التوصل إليها، لذلك سيتم إجراء اختبارين، الأول (Jarque-Bera) للتحقق من خضوع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه Normal distribution، والثّاني اختبار (Auto correlation test) لاختبار عدم وجود ارتباط بين بواقي النموذج.

نتائج اختبار Jarque-bera:

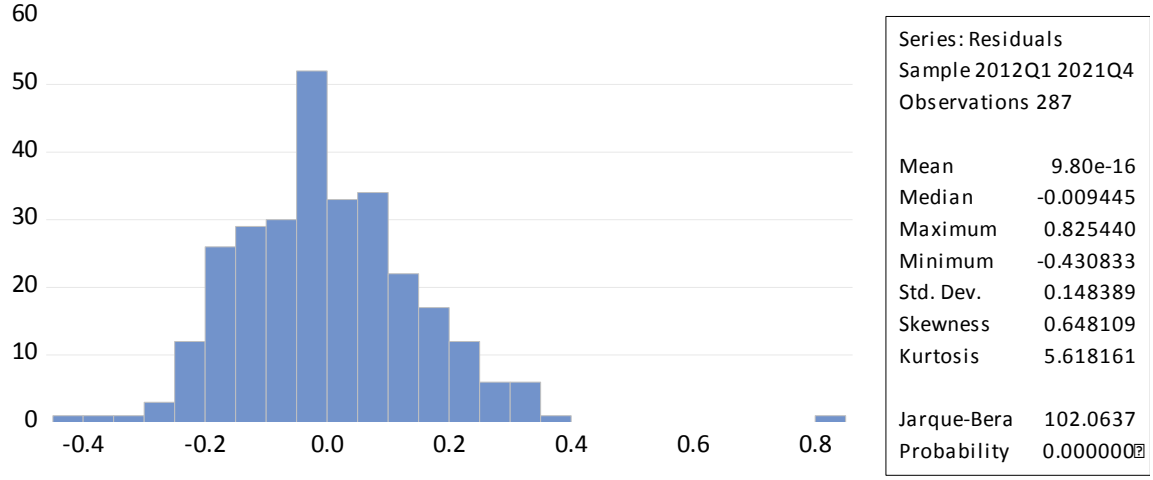

الشكل رقم (1): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

على الرغم من أنّ بواقي النّموذج غير موزعة بصورة طبيعيّة حسب Jarque-Bera، كون القيمة الاحتمالية للاختبار 0.000 وهي أصغر من 0.05، لكن نلاحظ أنّ قيمة معامل التفرطح Kurtosis لبواقي النّموذج قريب من قيمة معامل التفرطح للمتغيّر التابع (الجدول رقم 1)، كما أنّ قيمة معامل الالتواء Skewness لبواقي النّموذج أقلّ من 1، لذلك وحسب الشكل المرفق يمكن القول أنّ التوزع يقارب بصورة ما التوزع الطبيعي، وبالتالي توزّع البواقي مقارب للتوّزع الطّبيعي، أي يمكن اعتبار النتائج ذات موثوقية[15].

أمّا دالة الارتباط الذاتي والجزئي للأخطاء Auto Correlation Test فنتائجها على الشكل التالي:

Sample (adjusted): 2013Q1 2021Q3
Included observations: 287 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.244	0.244	17.308	0.000
		2	0.145	0.091	23.460	0.000
		3	0.016	-0.041	23.536	0.000
		4	-0.010	-0.019	23.564	0.000
		5	0.068	0.085	24.940	0.000
		6	0.089	0.065	27.269	0.000
		7	0.073	0.022	28.833	0.000
		8	0.049	0.011	29.535	0.000
		9	0.009	-0.009	29.558	0.001
		10	-0.012	-0.017	29.599	0.001
		11	-0.008	-0.007	29.619	0.002
		12	0.039	0.040	30.072	0.003
		13	-0.004	-0.032	30.078	0.005
		14	-0.018	-0.029	30.176	0.007
		15	-0.029	-0.015	30.427	0.010
		16	-0.037	-0.017	30.837	0.014

الشكل رقم (2): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

نلاحظ أنّه يوجد فقط فترة واحدة قيمها الحرجة خارج حدود الثقة، بينما تقع القيم الحرجة لجميع باقي الفترات ضمن حدود الثقة، هذا يعني أنّه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

[15] تم العودة إلى خبير إحصائي للاستفادة منه في هذا التفسير.

النّتائج والتّوصيات:

تناولنا ضمن الإطار العملي من هذه الدراسة اختبار الفرضية باستخدام نموذج يُمثّل انحدار نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio) على حجم القروض المصرفية (LTL) مأخوذة بشكلها اللوغاريتمي، مع أخذ حجم الأصول (LTA) كمتغير ضابط باللوغاريتم أيضاً.

تمّ تقدير النموذج من خلال اختبار التكامل المشترك Cointegration Test وطريقة تقدير المربعات الصغرى الديناميكية DOLS للمصارف التقليديّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، للفترة ما بين الربع الأول من عام 2012 وحتى الربع الرابع من عام 2021.

توّصلت الدّراسة إلى وجود تأثير سلبي (عكسي)، وذو دلالة إحصائيّة لمتغير كفاية رأس المال في حجم القروض المصرفيّة في سوريّة، أي كلّما زاد معدل كفاية رأس المال سينخفض حجم القروض المصرفيّة، وهذا الأمر يمكن اعتباره منطقياً بالعودة إلى النّسب المبالغ بها من كفاية رأس المال الموجودة لدى المصارف المدروسة، وغير المُستغلّة نوعاً ما نتيجة تفضيل هذه المصارف تشجيع جانب السيولة على حساب الرّبح، مراعاةً لقرارات المصرف المركزي خلال هذه الفترة. أيضاً يمكن القول أنّ المصارف المدروسة قد لا تراعي ضمن أولوياتها أو لا تدرس بشكل كافي موضوع رأس المال التنظيمي عند هيكلة سياساتها الاستثمارية المستقبليّة وسياسات التحوّط من المخاطر.

لكن يمكن القول أنّه لتستطيع المصارف الاستفادة من موضوع رأس المال التنظيمي، فعليها محاولة الجمع بين آراء مدارس نظريّات رأس المال، وأن تحاول الجمع بين جانبي السيولة والرّبحية، من خلال الاستفادة من هذه الاحتياطيات وتفعيل وظيفتها كوسادة للمخاطر المحتملة، وأيضاً أن تستثمرها في منح قروض مربحة من شأنها تحسين أرباح

المصرف وتعظيم قيمته السّوقيّة، بشرط أن تراعي عدم التّوسّع في الأنشطة الخطرة التي قد يتحمّل وقعها المالكين وليس الأطراف الخارجيّة.

استناداً إلى ما تقدم يوصي هذا البحث بما يلي:

1- يمكن لإدارة المصارف المدروسة الاستفادة من النسب المبالغ فيها المحتفظ بها من رأس المال لديها، والتي تخوّلها من التحوط من المخاطر المحتملة، في محاولة التنويع في استراتيجياتها الاستثمارية، والجمع بين مبدأي السيولة والرّبحيّة، والعمل على تقديم قروض تشغيلية مدروسة تدعم الاستثمار والاقتصاد، وتولّد لها عوائد كافية.

2- يُفضّل أن تُفعّل إدارة المصارف المدروسة دور إدارة المخاطر لديها، من خلال التعريف الدقيق لمكونات المخاطر، والتركيز على وضع سياسات للتحوّط من المخاطر الائتمانية في ظلّ نسبة كفاية رأس المال المرتفعة الموجودة.

3- يُوصى الباحثين المستقبليّين بدراسة عوامل الاقتصاد الكلي أي خارج حدود المصرف (مثل التّضخّم، تقلّب سعر الصرف، الأزمات والكوارث العالميّة المتتالية، وغيرها)، والتي قد يكون لها التأثير الأكبر على مقدرة المصارف المدروسة على التوسّع في منح القروض من عدمه، أكثر من العوامل الداخليّة على مستوى المصرف Bank-Specific Factors.

4- يُوصى الباحثين المستقبليين دراسة التضارب في نظريات رأس المال، أي بين نظريّات Financial Fragility التي دعمت تيار التأثير الإيجابي للاحتفاظ بنسب كفاية رأس مال مرتفعة، ونظريات Agency Cost و Adverse Selection التي تُنادي بالتأثير السّلبي لنسب رأس المال المرتفعة على سلوك الإقراض.

قائمة المراجع References

أولاً: المراجع العربية:

1- عبد الفتاح، سيد.(2018). "**أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على الاقراض المصرفي (مع دراسة تطبيقية)**" .*المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية9* (العدد الرابع)، 727-777.

2- عوض فهد، محمد جمال.(2022). "**قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة**". *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*. 603-618.

3- عبد الجواد، راضي.(2021). "**تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر**". *مجلة كلية السياسية والاقتصاد. العدد التاسع.*

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Adamgbo, D. S. L. C., Toby, P. A. J., Momodu, D. A. A., & Imegi, P. J. C. (2019). The effect of capital adequacy on credit risk management among commercial banks in Nigeria; within the Basel capital adequacy framework. *International Journal of Contemporary Research and Review*, *10*(7), 21555-21562.

2- Ashar, N. Y., Ansoria, M. F., & Fata, H. K. (2023). The Effects of Capital Policy on Banking Loan Dynamics: A Difference Equation Approach. *International Journal of Difference Equations (IJDE)*, *18*(1), 267-279.

3- Anees, Z., Iftikhar, D. K., & Rizvi, D. S. Z. A. (2023). Impact Of Basel Iii On Investment Decisions Of Commercial Banks In Pakistan. *Russian Law Journal*, *11*(4).

4- Banks, R. (2010). Banking Systems". *Bank for International Settlements, June*.

5- Benetton, M., Eckley, P., Garbarino, N., Kirwin, L., & Latsi, G. (2021). Capital requirements and mortgage pricing: Evidence from basel ii. *Journal of Financial Intermediation*, *48*, 100883.

6- Bardas, A., Dudnyk, A., Avramenko, O., & Kazymyrenko, O. (2022). Management of financial institutions and risks under uncertainty. *Management and Entrepreneurship: Trends of Development*, *2*(20), 68-77.

7- Fang, X., Jutrsa, D., Peria, S. M., Presbitero, A. F., & Ratnovski, L. (2022). Bank capital requirements and lending in emerging markets: The role of bank characteristics and economic conditions. *Journal of Banking & Finance*, *135*, 105806.

8- Ferreira, C., Jenkinson, N., & Wilson, C. (2019). *From Basel I to Basel III: Sequencing implementation in developing economies*. International Monetary Fund.

9- Gržeta, I., Žiković, S., & Tomas Žiković, I. (2023). Size matters: analyzing bank profitability and efficiency under the Basel III framework. *Financial innovation*, *9*(1), 1-28.

10- Kirui, R. K., & Mugo, R. (2023). THE EFFECT OF CAPITAL ADEQUACY ON THE LENDING PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA.

11- Makanile, D., & Dickson, P. (2022). Determinants of lending behaviour of commercial banks in Tanzania. *International Journal of Research in Business and Social Science (2147-4478)*, *11*(2), 260-269.

12- Magoma, A. Mbwambo, H. & Dobogo, H. (2022). Factors Influencing Bank Lending Behaviour in Tanzania A Case of Listed Banks in Tanzania.

13- Oyetade, D., Obalade, A. A., & Muzindutsi, P. F. (2022). Changes in Basel Capital Requirements and Lending Ability of African Commercial Banks. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, *11*(3), 179-201.

14- Roy, D. G., Kohli, B., & Khatkale, S. (2013). Basel I to basel II to basel III: a risk management journey of Indian banks. AIMA Journal of Management Research, 7(2/4), 1-23.

15- Yanenkova, I., Nehoda, Y., Drobyazko, S., Zavhorodnii, A., & Berezovska, L. (2021). Modeling of bank credit risk management using the cost risk model. *Journal of Risk and Financial Management*, *14*(5), 211.

16- Yaaba, B. N., & Sanusi, L. G. (2020). Capital adequacy requirement and bank behaviour in Nigeria. Bullion, 44(2), 5.